الميزانية

٤ - يتاح للهيئة ما يكفي من موارد مالية وموظفين وغير ذلك من الموارد لتمكينها من أداء وظائفها بفعالية .

٥ - يقوم أمين الهيئة بإعداد تقديرات الميزانية العادية للهيئة بالتعاون مع الوحدة المختصة في البرنامج . وتقوم الهيئة باستعراض تقديرات الميزانية قبل إحالتها إلى المدير التنفيذي .

٦ - تحدد جميع نفقات الهيئة تفصيلاً في باب الميزانية البرنامجية المتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات ، وخاصة فيما يتعلق بسفر أعضاء الهيئة ، وأجورهم (الفقرة ٦ من المادة ١٠ من اتفاقية عام ١٩٦٦) ، وغير ذلك من العلاوات التي تدفع إليهم (البديل اليومي على سبيل المثال) .

٧ - وفقاً للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، يعاد رصد الاعتماد المخصص حالياً في الميزانية العادية للأمم المتحدة لحساب أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وفقاً للأنظمة والقواعد الناطمة لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ ومناهج التقييم .

الاتصالات

٨ - يحق للهيئة ، في ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها بموجب الاتفاقيات ، أن تتصل مباشرة بالحكومات وسائر الكيانات وفقاً للأحكام ذات الصلة من الاتفاقيات . ولا تخضع هذه الاتصالات لأي رقابة سواء من ناحية مضمونها أو شكلها أو غير ذلك مما قد يعوق ممارسة الهيئة لصلاحياتها أو أدائها لوظائفها بموجب الاتفاقيات .

حفظ وإدارة السجلات

٩ - تحفظ جميع الوثائق والسجلات الخاصة بالهيئة في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

١٠ - يتخذ المدير التنفيذي التدابير الإدارية الضرورية لحماية سرية المواد التي في وثائق وسجلات الهيئة التي تكون في حيازة البرنامج من أي إفشاء لها غير مأذون به سواء من قبل البرنامج أو من أي من موظفيه .

١١ - لا يجوز للبرنامج أو لأي من موظفي البرنامج أن يفصح عن أي مواد سرية في سجلات أو وثائق الهيئة لأي شخص غير عضو في الهيئة دون موافقة الهيئة .

التمثيل

١٢ - يحق للهيئة أن تمثل بهذه الصفة في اجتماعات لجنة المخدرات وكذلك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي ينظر فيها في أمور تهم الهيئة في ممارسه وظيفتها بموجب الاتفاقيات .

١٣ - يجوز تمثيل الهيئة أيضاً في الاجتماعات الأخرى التي تنظم أو تُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات ، التي يُنظر فيها في أمور تهم الهيئة في أداء وظائفها بموجب الاتفاقيات .

مواعيد الاجتماعات

١٤ - يراعي المدير التنفيذي ، في وضع ترتيبات اجتماعات الهيئة ، أن توفيت أعمال الهيئة يعتمد في كثير من الأحيان على الأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات .

١٥ - يعقد كل من الاجتماعين العاديين للهيئة في نفس الموعد تقريباً كل سنة .

الإعلام

١٦ - يتخذ المدير التنفيذي ما يلزم من ترتيبات لضمان الإعلام عن أعمال الهيئة بالشكل المرغوب فيه .

مدة الترتيبات

١٧ - يبدأ العمل بالترتيبات المبينة أعلاه اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩١ . وإذا استدعى الأمر ، تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مقترحات بترتيبات جديدة أو متقحة ، بالتشاور مع الهيئة وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٩ من اتفاقية عام ١٩٦٦ .

الإجراء الذي تتخذه الجمعية العامة

١٨ - يتخذ الأمين العام التدابير التي قد تلزم لكي يطلب إلى الجمعية العامة تنفيذ الأحكام التالية من اتفقيه عام ١٩٦٦ :

(أ) المادة ٦ (توزيع الأصبغة المقررة في نفقات الهيئة على أطراف اتفاقية عام ١٩٦٦ الذين ليسوا أعضاء في الأمم المتحدة) ؛

(ب) الفقرة ٦ من المادة ١٠ (الأجور المناسبة لأعضاء الهيئة) .

٤٩/١٩٩١ - توسيع عضوية لجنة المخدرات

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكر بقراره ١٩٨٣/٥ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٣ ، الذي أنشأ عضوية لجنة المخدرات بحجمها الحالي ،

وإذ يضع في اعتباره أنه في إعلان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها^(٩٩) ، تُعلق أهمية على دور لجنة المخدرات بصفتها هيئة الأمم المتحدة المختصة بتقرير السياسة في مسائل مراقبة المخدرات ،

وإذ يضع في اعتباره مسؤوليات لجنة المخدرات بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨^(٩٩) ،

وإذ يدرك ما أعرب عنه المجتمع الدولي من قلق إزاء خطورة المشكلة ، وكذلك تزايد اهتمام جميع الدول بالمشاركة والإسهام في الجهود الرامية لإيجاد حلول ملائمة لها ،

(هـ) مقعد واحد لدول أوروبا الغربية ودول أخرى ؛
(و) مقعد واحد يُشغل بالتناوب بين الدول الآسيوية
ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل أربع
سنوات ؛

٢ - يقرر أيضاً شغل المقاعد الثلاثة عشر الجديدة الناجمة
عن زيادة عضوية اللجنة ، في دورتها التنظيمية لعام ١٩٩٢ .

الجلسة العامة ١٥
٢١ حزيران /يونيه ١٩٩١

١ - يقرر زيادة عدد أعضاء لجنة المخدرات من أربعين إلى
ثلاثة وخمسين عضواً ، على أن توزع المقاعد الثلاثة عشر الجديدة
على المجموعات الإقليمية كما يلي :

(أ) أربعة مقاعد للدول الأفريقية ؛

(ب) ثلاثة مقاعد للدول الآسيوية ؛

(ج) مقعد واحد لدول أوروبا الشرقية ؛

(د) ثلاثة مقاعد لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاريبي ؛